الأمم المتحدة S/2019/819

مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2019
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

تقرير الأمين العام نصف السنوي الثلاثون

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير هو تقرير الأمين العام نصف السنوي الثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ويتضمن التقرير استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور تقريري السابق عن هذا الموضوع في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ (S/2019/343)، ويتناول التطورات المستجدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٢ – منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أُحرز تقدم محدود في تنفيذه. وما زال عدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، بما في ذلك ما يتعلق منها بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها.

ألف – سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

٣ – سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظل تحقيق هذا الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبذله من جهود.

٤ – وقد أبلغت في تقريري الأخير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2019/574) عن التقدم الذي أحرزته حكومة لبنان في معالجة المسائل الاقتصادية الملحة التي يمكن أن يكون لها أثر على استقرار لبنان. وبعد أن وافق مجلس الوزراء على مشروع الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٩ وعرضه على البرلمان في ٢٧ أيار/مايو، اعتمده البرلمان في ١٩ تموز/يوليه. وفي بيان صدر عن مجموعة الدعم الدولية للبنان في ذلك اليوم، ”رحبت المجموعة باعتماد ميزانية عام ٢٠١٩ بوصفه أول خطوة تمس الحاجة إليها ويتخذها لبنان في مجال الإدارة المالية وفي سبيل الحد من العجز في الميزانية، في إطار رؤية لبنان الاقتصادية

الرجاء إعادة استعمال الورق

والالتزامات التي قطعها في المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (سيدر)''. ووقَّع ميشال عون، رئيس لبنان، الميزانية لتصبح قانوناً في ٣١ تموز/يوليه. وفي وقت لاحق، وفي اجتماع عقد في ٢ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس عون ورئيس الوزراء سعد الحريري ورئيس البرلمان نبيه بري، إلى جانب رؤساء الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية وممثليهم، ''حالة طوارئ اقتصادية'' من خلال بيان أقرَّ فيه بخطورة الحالة الاقتصادية في لبنان. ورحبت مجموعة الدعم الدولية للبنان، في بيان لها بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر، بذلك الاجتماع ''باعتباره حافزاً للقادة السياسيين من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجه لبنان في ضوء التقييمات الاقتصادية التي أجراها، وتمشيا مع رؤية لبنان الاقتصادية والالتزامات التي قطعها في المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات (سيدر)''. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، قدَّم علي خليل، وزير المالية، مشروع ميزانية عام ٢٠٢٠ إلى مجلس الوزراء لكي يستعرضه ويعرضه على البرلمان بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر وفقا للإطار الزمني الدستوري.

٥ - وعطفا على تقريري (S/2019/574) عن البيانات التي أدلى بها إلياس بو صعب، وزير الدفاع، في ٢٩ نيسان/أبريل، قال الوزير إن الرئيس عون سيطلق قريباً مبادرة لجمع الجهات الفاعلة اللبنانية للتحاور بشأن استراتيجية الدفاع الوطني. وفي ١٤ أيار/مايو، قالت ريا الحسن، وزيرة الداخلية والبلديات، إن ''رئيس الوزراء كان واضحاً في طلب وضع هذا الخلاف الاستراتيجي حول نزع الأسلحة جانباً حتى يحين وقت بحث هذه المسألة بعمق في إطار الاستراتيجية الدفاعية''، مشيرةً إلى أن معالجة هذه المسألة يجب أن تتم ضمن إطار إقليمي. وأُكِّد مجددا في بيان رئاسي بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس أن ''الرئيس ملتزم بالمواقف التي سبق الإعلان عنها بشأن مسألة الاستراتيجية الدفاعية''. وفي مقابلة أجريت يوم ٤ أيلول/سبتمبر، أشار رئيس الوزراء كذلك إلى قرار الرئيس عون فتح ''حوار استراتيجي بشأن كيفية الدفاع عن لبنان من أي تدخل أو حروب''.

٦ - وفي ٩ أيار/مايو، صدَّق لبنان على معاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت حيز النفاذ في البلد في ٧ آب/أغسطس وفقا للمادة ٢٢ (٢) من المعاهدة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أصبح لبنان طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء اللبناني خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

٧ - وكما سبقت الإشارة (S/2019/574)، طلب المجلس الأعلى للدفاع في الاجتماع الذي عقده في نيسان/أبريل أن تنشئ وزارة الدفاع آلية للتصدي، في جملة أمور، لعمليات التهريب التي تجري بعبور الحدود بشكل غير قانوني. وطلب المجلس أيضا من السلطات الحكومية اتخاذ التدابير المناسبة ضد الأشخاص الذين يعبرون الحدود بصورة غير قانونية، بمن فيهم السوريون المسجلون بصفة لاجئين. وحتى ٣١ آب/أغسطس، كان هناك ٥٦٥ ٩٤٢ من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان. ويمثل وجود اللاجئين السوريين في لبنان بأعداد كبيرة في الأجل الطويل، لا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، تحديا متزايدا، وهو يؤثر بشكل متزايد على التصور العام للاجئين والعلاقات بين الطوائف على جميع المستويات.

٨ - ونشأت توترات خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بقرار وزارة العمل التصدي للعمالة الأجنبية. وفي ٣ حزيران/يونيه، أعلن كميل أبو سليمان، وزير العمل، خطة بعنوان ''مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية على الأراضي اللبنانية''، بغرض إنفاذ تشريعات العمل السابقة التي تشترط على اللاجئين الفلسطينيين جملة أمور منها الحصول على تراخيص العمل. وفي ١٥ تموز/يوليه، وبعد أن شرعت

الوزارة في تنفيذ القانون، شارك اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات في جميع أنحاء البلد في مسيرات ومظاهرات للتعبير عن معارضتهم لهذه الخطة. وقام البعض أيضا بإضراب عام في المخيمات، وأقاموا حواجز على الطرق، وأحرقوا إطارات السيارات، وأغلقوا مداخل المخيمات ومخارجها، ودعوا إلى مقاطعة الشركات والمصارف اللبنانية. وفي ١٧ تموز/يوليه، أصدر محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بيانا دعا فيه إلى الحوار وأعرب عن رفضه لكل أشكال التصعيد. وعقد باسمه عزام الأحمد، وهو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعا مع القادة الرئيسيين في لبنان، وأكد من جديد التزام القيادة الفلسطينية باحترام القوانين اللبنانية وبتسوية أي مسألة من المسائل المطروحة عن طريق الحوار. وفي ١٨ تموز/يوليه، أكد حسن منيمنة، رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، على أهمية المراسيم التنفيذية فيما يخص التشريعات ذات الصلة، من أجل حماية الوضع الخاص للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأشارت لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني إلى رؤيةٍ لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان (S/2017/867) باعتبارها تحدد سبل المضي قدما من أجل التعامل مع قضايا العمل والضمان الاجتماعي والآليات التي تنظم عمل اللاجئين الفلسطينيين. وفي ٢٢ آب/أغسطس، شكَّل مجلس الوزراء اللبناني لجنةً برئاسة رئيس الوزراء تضم خمسة وزراء لدراسة الملف الفلسطيني.

٩ - وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) جهودها الرامية إلى تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، في مواجهة النقص الخطير في التمويل الذي يؤثر على الوكالة، والذي يبلغ حاليا ٨٩ مليون دولار.

١٠ - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. ويظل تحقيق ذلك أمرا بالغ الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما يشمله ذلك من تنقل الأشخاص والعمليات المحتملة لنقل الأسلحة. وفي اجتماع ترأسه رئيس وزراء لبنان في ١١ أيلول/سبتمبر وكُرِّس للتصدي لمسألة التهريب عبر الحدود، أعلن وزير الدفاع في لبنان عن قرار رئيس الوزراء الجمع بين جميع الأطراف، بما في ذلك وزارات الدفاع والداخلية والمالية والجمارك والأمن العام، بهدف التصدي للتهريب بصورة جماعية.

١١ - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أيضا من العناصر الأساسية اللازمة لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ورغم أن ترسيم الحدود مسألة ثنائية، فإن إحراز التقدم بشأن هذه المسألة يبقى التزاما منوطا بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ولم ترد أي تقارير عن وقوع حوادث عبر الحدود على الحدود الشرقية والشمالية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر.

١٢ - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٣ - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. وفضلا عن ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير سلفي الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

١٤ - وواصلت الطائرات المسيَّرة من دون طيار والطائرات الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، التحليق فوق لبنان بصفة يومية تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٥ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، تحطمت طائرتان مسيَّرتان من دون طيار في الضاحية الجنوبية لبيروت. وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلي وإلى رئيسة مجلس الأمن بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس (A/73/988–S/2019/683)، أفادت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بأن مديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني خلصت إلى أنه في ''٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٩ في الساعة ٢:٣٠ صباحا، عندما كانت طائرتان استطلاعيتان إسرائيليتان تخترقان المجال الجوي اللبناني ... في منطقة الضاحية جنوب بيروت، وقعت الطائرة الأولى على الأرض بينما انفجرت الثانية في الجو، مما تسبب في أضرار مادية. ويدين لبنان بأشد العبارات هذا الانتهاك الإسرائيلي الصارخ للسيادة اللبنانية ولقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)''. وفي بيان صدر في ٢٧ آب/أغسطس، أعلن حزب الله أنه ''بعد قيام الخبراء المختصين في المقاومة الإسلامية بتفكيك الطائرة المسيَّرة الأولى ... [تبين أنها تحتوي على مواد متفجرة] من نوع C4 [وزنة العبوة تبلغ] ٥,٥ كيلوغرامات''. وعند الإعلان عن نتائج التحقيق الذي أجراه الجيش اللبناني، أدان وزير الدفاع، في مؤتمر صحفي عقد في ١٩ أيلول/سبتمبر، هذا الحادث باعتباره ''الأخطر منذ حرب تموز/يوليه عام ٢٠٠٦''. وأضاف قائلا: ''حصل ٤٨٠ خرقاً إسرائيلياً خلال الشهرين الأخيرين للقرار ١٧٠١، وأخطرها حتى اليوم الطائرات المسيرة المحملة بالمتفجرات والتي مرت فوق مطار بيروت وعرضت الملاحة الجوية للخطر وتوجهت إلى الضاحية [الجنوبية للمدينة] ...؛ وإحدى الطائرتين المسيرتين كانت تحمل ٤,٥ [كلغ] من المتفجرات البلاستيكية والثانية تملك ... ٨ محركات. و [الطائرة المسيَّرة] ... هي صناعة عسكرية متطورة والهدف منها كان الاعتداء داخل مدينة بيروت. وهي انطلقت من مطار هامونيم في إسرائيل ويمكن التحكم بها عبر الـ UAV بالأجواء''.

١٦ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، وصف رئيس الوزراء تحطم الطائرة بدون طيار بأنه ''اعتداء مكشوف على السيادة اللبنانية وخرق صريح للقرار ١٧٠١''. وفي اجتماع مع سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن يوم ٢٦ آب/أغسطس، أكد رئيس الوزراء اهتمام حكومة لبنان بتفادي تصعيد خطير، لكنه أشار إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ''إثبات رفضه لهذا الخرق الفاضح لسيادتنا وللقرار ١٧٠١''.

١٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، وصف الرئيس عون هذه الأحداث بأنها ''بمثابة إعلان حرب''، وأعلن كذلك أنها تتيح للبنان تأكيد حقه في الدفاع عن سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وندد بالهجوم على الضاحية الجنوبية وعلى منطقة قوسايا على الحدود اللبنانية السورية باعتباره انتهاكا للقرار ١٧٠١. وفي غضون ذلك، أكد المجلس الأعلى للدفاع اللبناني في ٢٧ آب/أغسطس حق لبنان في الدفاع عن النفس بجميع الوسائل وضد أي عدوان.

١٨ - وفي خطاب ألقاه حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في ٢٥ آب/أغسطس، اعتبر حادثة الطائرتين المسيرتين بمثابة ''أول عمل عدواني منذ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦''. وأضاف قائلا: ''هذا خرق لقواعد الاشتباك التي تأسست بعد حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦''. وأشار إلى غارة جوية شُنَّت في ٢٤ آب/أغسطس في بلدة عقربا خارج دمشق، في الجمهورية العربية السورية، وهي الغارة التي أعلنت إسرائيل في وقت لاحق مسؤوليتها عنها، وقال إنها استهدفت مركزا تابعا لحزب الله وقتلت شابين لبنانيين تابعين لحزب الله. كما كرر التعهد الذي سبق أن قطعه بقوله: ''إذا قتلت إسرائيل أياً من إخواننا في سوريا، نحن سنرد على هذا القتل في لبنان وليس في مزارع شبعا''. وفي رسالة وُجِّهت إلي بتاريخ

٢٧ آب/أغسطس (S/2019/688)، أعلن الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة مسؤولية إسرائيل عن الضربة التي وقعت في الجمهورية العربية السورية، وقال إنها ”قامت بتحييد خطر إطلاق الطائرات المسلحة بدون طيار من موقع فيلق القدس والميليشيا الشيعية في بلدة عقربا“. وأضاف قائلا ”إن استمرار إيران في تغلغلها العسكري وأنشطتها الكيدية في المنطقة، بما في ذلك توجيهها لحزب الله، يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين“.

١٩ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، أطلقت قذائف مضادة للدبابات من جنوب لبنان على مركبة تعود لجيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الهجوم، وذكر أنه جاء ردا على مقتل الشابين اللبنانيين التابعين لحزب الله في الغارة الجوية الإسرائيلية التي وقعت في ٢٤ آب/أغسطس في بلدة عقربا السورية. وردا على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي نيران المدفعية باتجاه المنطقة التي انطلق منها الهجوم بالقذائف بوجه عام. ولم يبلَّغ عن وقوع أي خسائر في الأرواح نتيجة تبادل إطلاق النار. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، كنت قد أعربتُ عن قلقي البالغ إزاء الحوادث التي وقعت عبر الخط الأزرق، ودعوت إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وقمت بحث جميع الأطراف المعنية على وقف جميع الأنشطة التي تنتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتعرض للخطر وقف الأعمال العدائية.

٢٠ - وذكر الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في ٢ أيلول/سبتمبر أن ”[رئيس الوزراء] نتنياهو قادم ليغير معادلات ...، نحن قلنا له لم يعد لدينا خطوط حمراء لأنك حاولت أن تغير قواعد الاشتباك. وانتقلنا من الرد في أرض لبنانية محتلة اسمها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا إلى الرد في أرض فلسطين المحتلة. هذا الجديد“. وأضاف قائلا: ”إن من حق اللبنانيين، من حقهم أن يدافعوا عن أرضهم، عن سمائهم، عن مياههم، عن شعبهم، عن أمنهم، عن سيادتهم ... [وسنواجِه] المُسيّرات الإسرائيلية في سماء لبنان“.

٢١ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، ذكر رئيس وزراء لبنان، ردا على سؤال وجهه أحد الصحفيين إزاء تلك التطورات الأخيرة، أن ”الدولة اللبنانية استوعبت دبلوماسيا ما حدث من تطورات في الجنوب، منذ قصة المسيَّرات وصولا إلى ردة فعل حزب الله. علينا أن نحافظ على الاستقرار وعلى القرار ١٧٠١“. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس عون أن ”الاعتداء الإسرائيلي الأخير على الضاحية الجنوبية من بيروت شكل خروجاً عن قواعد الاشتباك التي تم التوصل إليها بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١“، وأشار إلى أن ”أي اعتداء على سيادة لبنان وسلامة أراضيه سيقابل بدفاع مشروع عن النفس تتحمل إسرائيل كل ما يترتب عنه من نتائج“.

٢٢ - وفي رسالتين متطابقتين موجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر (A/73/996–S/2019/708) تشيران إلى الحادث المذكور أعلاه، أدانت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، باسم حكومتها، بأشد العبارات ما وصفته بالانتهاك الإسرائيلي للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولفتت الانتباه إلى ”التداعيات الإنسانية الجسيمة التي تترتّب على مخلّفات القذائف العنقودية“، ودعت المجلس إلى ”إدانة استخدام إسرائيل للذخائر والقنابل العنقودية والحارقة، وإلى ممارسة نفوذه بغية حثّها على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة“.

٢٣ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، أفاد الجيش اللبناني بأنه أطلق النار على ثلاثة من المركبات الطيارة غير المأهولة الإسرائيلية في جنوب لبنان، مما حملها على العودة إلى جنوب الخط الأزرق. وفي وقت لاحق من

ذلك المساء، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانا مفاده أن إطلاق النار وقع في منطقة كانت تحلق فوقها إحدى المركبات الطيارة غير المأهولة.

٢٤ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، ووفقا لبيان صدر عن حزب الله، ”تصدى مجاهدو المقاومة الإسلامية بالأسلحة المناسبة لطائرة إسرائيلية مسيرة أثناء عبورها للحدود الفلسطينية - اللبنانية“. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي سقوط طائرة بلا طيار داخل الأراضي اللبنانية في ذلك اليوم. وفي خطاب ألقاه الأمين العام لحزب الله، بمناسبة عاشوراء في ١٠ أيلول/سبتمبر، قال ”نحن هنا من أجل أن لا يقلق أحد ...، لبنان يحترم الـ ١٧٠١ وحزب الله جزء من الحكومة اللبنانية التي تحترم القرار ١٧٠١. لكن ... إذا اعتدى الإسرائيلي على لبنان، ... فمن حق اللبنانيين [الإنساني] وحقهم أيضا في البيان الوزاري، وحقهم الذي أكده المجلس الأعلى في الدفاع - الدفاع عن لبنان، عن سيادة لبنان، عن كراماتهم ودمائهم وأعراضهم وأموالهم ... لا خطوط حمراء على الإطلاق، هذا انتهى“.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٢٥ - واصلت حكومة لبنان جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، إلا أنه لا تزال هناك تحديات مطروحة.

٢٦ - وواصل الجيش اللبناني عملياته الرامية إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد، بما في ذلك من خلال أنشطته المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وعلى نحو ما أشرت إليه في السابق (S/2019/574)، ففي ٣ حزيران/يونيه، قتِل اثنان من أفراد قوى الأمن الداخلي وآخران من أفراد الجيش اللبناني في هجوم انتحاري نفذه في طرابلس مواطنٌ لبناني منتسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأصيب أربعة مجندين بجراح، وأُلقي القبض على ثمانية أفراد مشتبه فيهم على خلفية هذا الهجوم. وفي ١٧ حزيران/يونيه، ألقت قوى الأمن الداخلي القبض على مواطنَيْن سوريَيْن في النبطية لانتسابهما إلى تنظيم الدولة الإسلامية وضلوعهما في التخطيط لشن هجمات بالقنابل على أماكن دينية مسيحية وإسلامية. وفي سياق منفصل، قُتل في ٩ حزيران/يونيه في شبعا الشيخ محمد الجرار، مسؤول العلاقات العامة في الجماعة الإسلامية، على يد أفراد مجهولي الهوية.

٢٧ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أغلق أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي عدة طرق احتجاجاً على زيارة كان وزير خارجية لبنان، جبران باسيل، يزمع القيام بها إلى منطقة عاليه، جنوب بيروت. وواجه موكب وزير الدولة لشؤون النازحين الدرزي وعضو الحزب الديمقراطي اللبناني، صالح الغريب، المتظاهرين، مما أدى إلى تبادل لإطلاق النار، قُتل خلاله اثنان من الحرس الشخصي للوزير وأصيب آخر وجرح اثنان من أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي، بينما فر الوزير سالماً. وندد الوزير بالاشتباكات ووصفها بأنها ”كمين مسلح ومحاولة اغتيال واضحة“. ودعا رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني، طلال أرسلان، في وقت لاحق إلى إحالة القضية إلى المجلس القضائي لكونها اعتداء على وزير ومن ثم مسألة من مسائل أمن الدولة. ونتيجةً لهذا الحادث، قام رئيس الوزراء في ٢ تموز/يوليه بتعليق جلسات مجلس الوزراء.

٢٨ - وفي ٧ آب/أغسطس، أصدرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بيروت بيانا أعربت فيه عن دعمها لإجراء ”مراجعة قضائية عادلة وشفافة دون أي تدخل سياسي. وينبغي رفض أي محاولة لاستخدام الحدث المأساوي الذي وقع في ٣٠ حزيران/يونيه في قبرشمون لتحقيق أهداف سياسية“.

وأعربت الولايات المتحدة للسلطات اللبنانية عن توقعها بأن السلطات ستتعامل مع هذا الأمر بطريقة تحقق العدالة دون تأجيج توترات طائفية أو بين المجتمعات المحلية بدوافع سياسية.

٢٩ - وفي ٩ آب/أغسطس، اجتمع زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، وزعيم الحزب الديمقراطي اللبناني، طلال أرسلان، تحت رعاية الرئيس عون وبحضور رئيس البرلمان ورئيس الوزراء. وفي بيان صدر بعد الاجتماع، ذكر رئيس الوزراء أن ''المشاركين أدانوا حادث [عاليه] المؤسف الذي أسفر عن وقوع قتيلين وعدد من الجرحى، ويخضع الآن لولاية القضاء العسكري، الذي يجري حاليا تحقيقات في ملابساته'' واستأنف مجلس الوزراء اجتماعاته في ١٠ آب/أغسطس.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٠ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

٣١ - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج نطاق سيطرة الحكومة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات تنتمي إلى مختلف مكونات الطيف السياسي في لبنان تملك أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، فإن حزب الله هو أشد الميليشيات تسلحا في البلد. وحذر الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في ١٢ تموز/يوليه بمناسبة الذكرى السنوية لاندلاع نزاع تموز/يوليه ٢٠٠٦ من أن شن حرب على جمهورية إيران الإسلامية سيعني ''اندلاع الحرب في المنطقة كلها''. وقال رئيس الوزراء في مقابلة أجريت معه في ٤ أيلول/سبتمبر إن ''حزب الله ليس مشكلة لبنانية فقط بل إنه مشكلة إقليمية''.

٣٢ - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعي إليه في اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت عدة أصوات من لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية، وتَعتبرُ هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٣٣ - والاحتفاظ بالسلاح، الذي يعترف به حزب الله نفسه وجماعات أخرى، وتعزيز حزب الله لترسانته حسب المزاعم، يطرحان تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. ونفى الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في ٣١ أيار/مايو امتلاكَ حزب الله أو جمهورية إيران الإسلامية مصانع للقذائف الدقيقة أو غير الدقيقة في لبنان. إلا أنه أضاف أن ''لدينا الحق في امتلاك أي أسلحة لحماية بلدنا. ولدينا الحق في صنع أي أسلحة. ولا يوجد حالياً مصنع لتصنيع الأسلحة إلا أنه لا يحق [للولايات المتحدة] مناقشة هذه المسألة معنا. إن لدينا الحق في امتلاك الأسلحة، سواء بشرائها أو بصنعها. وإذا أبقت الولايات المتحدة هذا الملف مفتوحاً، فسوف ننشئ مصانع لتصنيع القذائف الدقيقة التوجيه في لبنان''.

٣٤ - وفي المناقشة الفصلية المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط في ٢٣ تموز/يوليه، قال الممثل الدائم لإسرائيل إن ”ميناء بيروت صار حاليا ميناء حزب الله. ويتم بقيادة فيلق القدس تهريب المواد ذات الاستخدام المزدوج إلى لبنان لتطوير قدرات حزب الله في مجال الصواريخ والقذائف وبرنامج التحويل الخاص به“. ورفض الأمين العام لحزب الله، في خطاب ألقاه في ٢٦ تموز/يوليه، ادعاءات سفير إسرائيل لدى المجلس بأن حزب الله يستخدم ميناء بيروت لنقل أسلحة إلى لبنان.

٣٥ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، نشر جيش الدفاع الإسرائيلي مقطع فيديو ذكر فيه أسماء ثلاثة من كبار ضباط قوات حرس الثورة الإسلامية قال إنهم ”داخل لبنان يقودون مشروع حزب الله للقذائف الدقيقة التوجيه من أجل مهاجمة إسرائيل“ وقال الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في ٣١ آب/أغسطس إن ”لدينا ما يكفي من القذائف الدقيقة التوجيه التي تكفينا ولكننا لا نملك مصانع لتصنيع القذائف الدقيقة التوجيه“.

٣٦ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر (S/2019/704)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن ”إسرائيل حذّرت المجتمع الدولي مرارا وتكرارا مما تبذله جمهورية إيران الإسلامية وحزب الله من جهود متواصلة لزيادة تعزيز القوة العسكرية لحزب الله في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبرنامج القذائف الدقيقة التوجيه لحزب الله هو أكثر تجليات هذه الجهود مدعاة للقلق. فخلال الأشهر القليلة الماضية، ضاعفت جمهورية إيران الإسلامية وحزب الله جهودهما الرامية إلى تحويل وإنتاج القذائف الدقيقة التوجيه في لبنان، عن طريق محاولة إقامة منشآت للتصنيع والتحويل في عدد من المواقع في لبنان“. كما ذكر أن حكومة لبنان ”على علم تام بوجود برنامج القذائف الدقيقة التوجيه لحزب الله. وللأسف، فإنها لم تتخذ أي خطوات لإنهاء البرنامج“. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بحسب التقارير أن ”جيش الدفاع الإسرائيلي قد كشف مرفقا آخر للقذائف الدقيقة التوجيه في لبنان“.

٣٧ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر (S/2019/716)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه ”في ٣ أيلول/سبتمبر، كشف جيش الدفاع الإسرائيلي مرفقا تعود ملكيته إلى حزب الله، ويقع بالقرب من قرية النبي تشيت في وادي البقاع في لبنان، وهو مصمم لصنع القذائف الدقيقة التوجيه“، التي تقل دقتها عن عشرة أمتار.

٣٨ - ولا تزال مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية تشكل خرقاً لسياسة النأي بالنفس ولمبادئ إعلان بعبدا.

٣٩ - وفي مؤتمر مكة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤتمري القمة الطارئين لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودين يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، أعرب رئيس وزراء لبنان عن تأييده لبيان مؤتمر القمة. وقال الأمين العام لحزب الله في خطاب ألقاه في ٣١ أيار/مايو، في إشارة إلى تأييد رئيس الوزراء للبيان، ”إن موقف الوفد اللبناني الرسمي لا يتوافق مع البيان الوزاري وينتهك التزامات الحكومة اللبنانية [بشأن النأي بالنفس]“. وفي ١١ حزيران/يونيه، صرح رئيس الوزراء بأن ”خطابي وموقفي في مؤتمر قمة مكة هما ذروة الالتزام بالبيان الوزاري وسياسة النأي بالنفس، ومصلحة البلد“.

٤٠ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير التوترات في بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما مخيم عين الحلوة، وتضمنت في بعض الأحيان استخدام الأسلحة. ففي ٢٦ نيسان/أبريل،

أفادت تقارير بمقتل أحد أعضاء حركة فتح برصاص مسلح مجهول في مخيم عين الحلوة، مما أدى إلى تصعيد التوترات بالمخيم. وجاء ذلك في سياق تكرر الاشتباكات بين حركة فتح وأعضاء جماعات مسلحة إسلامية. وفي ٢ آب/أغسطس، أفادت تقارير بمقتل حسين علاء الدين، شقيق أحد أعضاء الجماعة الإسلامية ”عصبة الأنصار“، بعد إطلاق النار عليه أثناء اشتراكه في مسيرة في مخيم عين الحلوة احتجاجاً على قرار وزير العمل بمعالجة مسألة العمالة الأجنبية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٨. وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات تم فيها استخدام قنابل صاروخية وإطلاق نار كثيف في حي الصفصاف في المخيم بين أسرة المتوفى وجماعة بلال أبو عرقوب، التي تتهمها عائلة القتيل بأنها وراء الاغتيال. وفي ٤ آب/أغسطس، أفادت تقارير بمقتل بلال أبو عرقوب واعتقال اثنين من أبنائه وتسليمهما إلى مخابرات الجيش اللبناني. وكان بلال أبو عرقوب مسؤولاً عن عدد من حوادث العنف في المخيم، على نحو ما ورد في تقارير سابقة (S/2017/867 و S/2018/920 و S/2019/343). وفي ١٤ آب/أغسطس، أفادت تقارير بمقتل رجل بعد أن أُطلق عليه النار في المخيم، مما أدى إلى اندلاع التوترات.

٤١ - وفي محاولة للتصدي لمسألة استمرار وجود واستخدام الأسلحة في بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، على النحو الوارد في تقرير سابق (S/2019/574)، اتُّخذت خطوات أولية في مخيم المية ومية شملت تفكيك نقطة للتفتيش الأمني والكفّ عن حمل السلاح وعن ارتداء زي عسكري.

٤٢ - واستمرّ كذلك وجود الجماعات المسلّحة الفلسطينية خارج المخيمات. فرغم القرار الذي اتُّخذ في عام ٢٠٠٦ في سياق الحوار الوطني، وتم التأكيد عليه في الجلسات اللاحقة، بنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون فترة ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح - الانتفاضة.

ثالثا - ملاحظات

٤٣ - ما زلت أشعر ببالغ القلق إزاء الحوادث التي وقعت في بيروت في ٢٥ آب/أغسطس وعبر الخط الأزرق في ١ أيلول/سبتمبر. وتبين الأحداث ضرورة إحراز تقدم في معالجة بعض الأحكام التي لم تنفذ بعد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وهي حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية احتراما صارما. ولم يحرز تقدم يذكر في بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

٤٤ - ويبين الحدث الذي وقع في ١ أيلول/سبتمبر من جديد أن حزب الله يحتفظ بأسلحة ثقيلة، بما في ذلك في جنوب لبنان. وكان من الممكن أن يفضي إلى تصعيد خطير. وهو يبين من جديد المخاطر المفروضة على أمن لبنان واستقراره من جراء احتفاظ حزب الله بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة وعدم خضوعه للمساءلة أمام مؤسسات الدولة.

٤٥ - وأحيط علماً بالبيان الصادر في ٢٧ آب/أغسطس عن المجلس الأعلى للدفاع الذي أكد فيه على حق اللبنانيين في ممارسة الدفاع عن النفس بجميع الوسائل ضد أي عدوان. ويجب على جميع الأطراف المعنية الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وينبغي للدولة اللبنانية أن تكثف جهودها لكي تحتكر لنفسها دون منازع حيازة الأسلحة وخيار استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. ولا زلتُ أحث الحكومة والقوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله

والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٦ - وادعاءات إسرائيل بأن حزب الله يمتلك مرفقاً مصمماً لصنع قذائف دقيقة التوجيه، وكذلك ادعاء الأمين العام لحزب الله بأن حزب الله يملك هذه الأسلحة ويمكن أن ينشئ مصانع لإنتاج قذائف دقيقة التوجيه في لبنان تنطوي على خطر التصعيد، في سياق إقليمي متوتر. وأحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس.

٤٧ - ولا يعد استمرار مشاركة حزب الله في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا فحسب، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية ويطرح مخاطر زعزعة استقرار لبنان والمنطقة. وإضافة إلى ذلك، يبرهن ذلك على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٨ - ويظل من دواعي القلق البالغ ما تفيد به التقارير من مشاركة حزب الله والعناصر اللبنانية الأخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة. وفي سياق منفصل، فإن البيان الصادر في ١٢ تموز/يوليه عن الأمين العام لحزب الله، الذي يشير فيه إلى أن شن حرب على جمهورية إيران الإسلامية من شأنه أن يؤدي إلى نشوب حرب إقليمية سبب للقلق البالغ. لذلك، أهيب بالبلدان التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على تحوّل تلك الجماعة إلى حزب سياسي مدني صرف، وعلى نزع سلاحها، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٩ - لقد أدنتُ مراراً جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأؤكد من جديد أن هذه الانتهاكات، المرتكبة عن طريق الجو والبر على السواء، تنطوي على خطر التصعيد ويمكن أن تهدد الاستقرار في لبنان وإسرائيل وغيرهما من البلدان. إذ أنها تقوّض مصداقية الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. وأجدد الدعوات التي وجهتُها إلى إسرائيل من أجل التقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتوقّف فورا عن تحليق طائراتها داخل المجال الجوي اللبناني. كذلك أحث إسرائيل على سحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المتاخمة شمال الخط الأزرق دون مزيد من التأخير.

٥٠ - وتؤكد الاشتباكات التي وقعت في عاليه أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج نطاق سيطرة الدولة يظل مسألة يتعين التصدي لها في جميع أنحاء لبنان ويظل يقوض الأمن والاستقرار في لبنان. وقد أدت هذه الاشتباكات إلى المساس بفعالية عمل المؤسسات وشكلت مخاطر تهدد ترتيبات تقاسم السلطة، الواردة في اتفاق الطائف في وقت يحتاج فيه لبنان إلى معالجة أولويات عاجلة. ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه لتجنب شبح تجدد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين ولتقوية مؤسسات الدولة.

٥١ - ويشكل الاتفاق في مخيم المية ومية الرامي إلى تحسين السلامة والأمن في المخيم خطوة في الاتجاه الصحيح. وإنني أشجع القادة اللبنانيين على إحراز تقدم في هذا الصدد.

٥٢ - وهذه المسائل البالغة الأهمية والمتشابكة تبرهن على أهمية إقامة حوار وطني بشأن وضع استراتيجية للدفاع الوطني، بقيادة لبنانية وفي إطار عملية يملك لبنان زمامها وتمشيا مع التزاماته الدولية.

وأكرر ما أعربت عنه سابقا من تشجيع للرئيس على قيادة حوار متجدد بشأن استراتيجية للدفاع الوطني، وللقادة السياسيين على دعمه في هذا المسعى. ومن المهم أن يعالج هذا الحوار مسألة ضرورة تحقيق احتكار الدولة لحيازة واستخدام الأسلحة واستخدام القوة، وهي مسألة حاسمة هي من صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي.

٥٣ - والخطوات التي يتخذها القادة اللبنانيون فيما يتعلق بمعالجة القضايا الاقتصادية الملحة موضع ترحيب. وينبغي أن يسترشد بنفس الشعور بالوحدة في إعداد ميزانية عام ٢٠٢٠ والتوصل سريعا إلى اتفاق بشأنها تمشيا مع الإطار الزمني الدستوري. وأحث القادة اللبنانيين على الحفاظ على روح الوحدة تلك والشعور بالإلحاح في تنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية والقطاعية البالغة الأهمية.

٥٤ - وأرحب باعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ذلك أنها تشكل فرصة للدفع قدما بأحكام القرار الأساسية، بما في ذلك تلك الرامية إلى زيادة دور المرأة ومشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات وإلى إشراك المرأة على نحو فعال في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

٥٥ - وأجدد الدعوات التي وجهتها إلى المانحين لدعم مؤسسات الدولة في لبنان.

٥٦ - وأشجع الجهات المانحة على توفير التمويل للأونروا حتى تتمكن من مواصلة القيام بدورها الأساسي وتوفير الخدمات، التي تعد حيوية لضمان كرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بالحاجة إلى التسوية العادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

٥٧ - وإني أعوّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل جهودها من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان تنفيذا تاما.